اللجنة الوطنية الأردنية
لشؤون المرأة
The Jordanian National
Commission for Women

المملكة الأردنية الهاشمية

خطة العمل الرئيسية
لسياسة إدماج النوع الاجتماعي

2021

تمهيد

قادت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة منذ عام 1993 جهود الحكومة التشاركية في إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة لتوجيه العمل حول تمكين المرأة في الأردن، والتي تعتبر الوثيقة والإطار الرئيسي الذي تقوم الحكومة من خلاله بتبني البرامج والسياسات للنهوض بحقوق النساء والفتيات وتمكينهن من المشاركة الكاملة في المجتمع الأردني. وفي تقييم مستقل للاستراتيجية السابقة للمرأة (2013–2017) تبين وجود شراكات قوية بين المجتمع المدني والشركاء الدوليين والحكومة لزيادة الوعي، ومع ذلك وبالرغم من اعتماد الاستراتيجية السابقة من قبل مجلس الوزراء إلا أنها واجهت تحديات في تطبيقها بشكل منهجي.

وقد تم تطوير الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن للأعوام (2020–2025) من خلال تبني نهج تشاركي يضمن مساهمة كافة الشركاء من مؤسسات وأفراد وخبراء في القطاعين العام والخاص والشباب والمرأة، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي وغيرهم من الشركاء الوطنيين الذين أضاف وجودهم إلى الاستراتيجية مزيد من الواقعية في تناول قضايا المرأة في الأردن والوصول إلى استراتيجية قابلة للتطبيق.

وبناءً على ما تقدم، تم إعداد السياسة الحكومية لإدماج النوع الاجتماعي والتي تبنتها الحكومة خلال إقراراها للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020–2025 في آذار 2020، لتشمل خطة عمل رئيسية ينبثق عنها خطط عمل قطاعية ومؤسسية لكل وزارة / مؤسسة وإطار للمتابعة والتقييم ومؤشرات أداء وتوزيع واضح للمهام والأدوار لتضيف مزيدًا من الواقعية التي تدعم القدرة على تنفيذ السياسة الحكومة لإدماج النوع الاجتماعي، والتي بدورها تدعم تحقيق أهداف ومؤشرات الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020–2025)، وتحديدًا الهدف الاستراتيجي الرابع: "المؤسسات تنفذ وتضمن استدامة سياسات وهياكل وخدمات تدعم العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبما يستجيب للالتزامات الوطنية والدولية، بحيث تمتلك المؤسسات الرسمية أطر فعالة للمساءلة والقدرة على تطوير وتطبيق سياسات وتشريعات وخدمات وتخصيص موارد لدعم تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

وسيتم تطبيق سياسة إدماج النوع الاجتماعي على جميع المؤسسات والأجهزة الحكومية، فهي جميعها مطالبة بتطبيق هذه السياسة والإبلاغ عمّا يُحرز من تقدّم في تنفيذها سنويًّا إلى اللجنة الوزارية لتمكين المرأة من خلال اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بصفتها الآلية الوطنية المعنية بقضايا المرأة، كما تناط مهمّة الإشراف على ضمان تطبيق هذه السياسة داخل الوزارات بالوزراء والأمناء العامين فيها، أما في المؤسسات الحكومية غير الوزارية، فتُناط مهمة الإشراف فيها إلى رؤساء تلك المؤسسات.

وعليه فإن خطة عمل سياسة إدماج النوع الاجتماعي هذه تعتبر بمثابة خارطة طريق وخطة عمل سنوية رئيسية توفر إرشادات حول المتطلبات الرئيسية لكل وزارة أو جهة حكومية لإعداد خطط عمل قطاعية ومؤسسية خاصة بها مع أنشطة محددة لضمان إدماج النوع الاجتماعي في عملها، وقد تم إعدادها وفق مشاورات مع مجموعة العمل الفنية التابعة للجنة الوزارية لتمكين المرأة، وتتكون خطة العمل الرئيسية هذه من خمسة محاور تعتبر ذات أولوية مع التدخلات والإجراءات الأساسية المقترحة تحت كل محور منها، وتتمثل هذه المحاور في: الحوكمة، الإجراءات التشغيلية، تطوير القدرات المؤسسية، تخصيص الموارد المالية، الاتصال والتواصل، حيث سيتم إنشاء هيكل إداري لمتابعة تنفيذ خطة العمل الرئيسية لتضمن استدامة العمل بالتعاون مع الهياكل الحكومية القائمة التي تعمل على تعزيز القدرات المؤسّسية لأجل إدماج النوع الاجتماعي؛ ومنها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وإدارة وحدة تطوير الأداء المؤسّسي والسياسات وديوان الخدمة المدنية ومعهد الإدارة العامة، وسيتم التوافق لاحقًا على آلية وطنية واضحة للمتابعة والتقييم وتحديد الأولويات وتطوير الخطط القطاعية والمؤسسية المنبثقة عن تنفيذ هذه الخطة الرئيسية.

التدخل	الإجراء	المسؤول عن التنفيذ	الفترة الزمنية[1]											
			2021				2022				2023			
			الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
المحور الرئيسي الأول: الحوكمة														
1-اللجنة الوزارية لتمكين المرأة تمثل اللجنة التوجيهية العليا المعنية بالمسائلة السياسية عن تنفيذ سياسة إدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية.	-قيام اللجنة الوزارية لتمكين المرأة بالمصادقة على خطة العمل الرئيسية لسياسة إدماج النوع الاجتماعي ورفعها لرئاسة الوزراء لغايات تعميمها على مختلف الجهات الحكومية للالتزام بتنفيذ هذه الخطة.	اللجنة الوزارية لتمكين المرأة												

2- إنشاء فريق وطني برئاسة اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة وعضوية كل من: إدارة وحدة تطوير الأداء المؤسّسي والسياسات، ديوان الخدمة المدنية، ومعهد الإدارة العامة، وذلك لمتابعة تنفيذ تعليمات رئاسة الوزراء الصادرة بخصوص التزام المؤسسات الحكومية بإدماج النوع الاجتماعي من خلال تنفيذ هذه الخطة الرئيسية لسياسة الإدماج الحكومية.	– يصدر كتاب رسمي لتشكيل الفريق الوطني من دولة رئيس الوزراء بالإيعاز من رئيس اللجنة الوزارية لتمكين المرأة. –تقوم اللجنة الوزارية لتمكين المرأة بتنفيذ الإجراءات اللازمة لتشكيل الفريق الوطني وتحديد صلاحياته ومهامه اللازمة للقيام بأعماله.	–اللجنة الوزارية لتمكين المرأة –الفريق الفني للجنة الوزارة لتمكين المرأة –اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة												
3- ضمان وجود ضباط ارتباط النوع الاجتماعي و/أو اقسام و/أو وحدات النوع الاجتماعي في كل مؤسسة/وزارة وتفعيل دورهم في عملية إدماج النوع الاجتماعي	– يقوم الفريق الوطني لإدماج النوع الاجتماعي من خلال اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بمخاطبة كافة المؤسسات والوزارات الحكومية الملزمة بإدماج النوع الاجتماعي بإرسال وتسمية ضابط ارتباط للنوع الاجتماعي و/أو فريق النوع الاجتماعي في المؤسسة/الوزارة مع تحديد مهامهم وصلاحياتهم وموقعهم الإداري ضمن هيكل	–اللجنة الوزارية لتمكين المرأة –الفريق الفني للجنة الوزارية لتمكين المرأة –الفريق الوطني لإدماج النوع الاجتماعي –اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة												

	المؤسسة بالإضافة إلى إرسال أوصافهم الوظيفية إن وجدت. – يقوم الفريق الوطني لإدماج النوع الاجتماعي بمراجعة المهام والصلاحيات والموقع الإداري والأوصاف الوظيفية (إن وجدت) لضابط ارتباط النوع الاجتماعي و/أو اقسام و/أو وحدات النوع الاجتماعي في كل مؤسسة/وزارة وإعداد تقرير بالتوصيات اللازمة التي تراعي الهيكل التنظيمي لكل مؤسسة وإجراءاتها الداخلية المتبعة ورفع تقرير متكامل للجنة الوزارية لتمكين المرأة من خلال فريقها الفني لبيان الوضع الأمثل لضباط النوع الاجتماعي و/أو اقسام و/أو وحدات النوع الاجتماعي في كل مؤسسة/وزارة لتمكينهم من أداء دورهم المتوقع. – تقوم اللجنة الوزارية لتمكين المرأة بمخاطبة كل مؤسسة/وزارة حول كيفية تفعيل دور ضباط النوع الاجتماعي و/أو اقسام و/أو وحدات النوع الاجتماعي													

	بناءً على توصيات التقرير المعدّ من قبل الفريق الوطني لإدماج النوع الاجتماعي. – يقوم الفريق الوطني لإدماج النوع الاجتماعي من خلال اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بمخاطبة كافة المؤسسات/الوزرات المعنية بتقديم معلومات حول مدى تنفيذهم للتوصية المتعلقة بتفعيل دور ضباط ارتباط النوع الاجتماعي و/أو إنشاء اقسام و/أو وحدات نوع اجتماعي وكيفية تحديد مهامهم وصلاحياتهم وموقعهم الإداري الأمثل، أما في حال عدم التنفيذ يجب على المؤسسة/الوزارة توضيح الأسباب والتحديات وما المطلوب لغايات التنفيذ ليقوم الفريق الوطني لإدماج النوع الاجتماعي بدوره بإعداد تقرير حول ذلك وتقديمه للجنة الوزارية لتمكين المرأة من خلال فريقها الفني لإجراء اللازم حول ضمان تنفيذ التوصية.													

المحور الرئيسي الثاني: الإجراءات التشغيلية													
1- تطوير وإعداد أدلة إجرائية تشمل تحديد منهجيات التدقيق لتنفيذ عملية إدماج النوع الاجتماعي (على سبيل المثال وفقًا لمنهجية منظمة العمل الدولية التشاركية للتدقيق في مراعاة النوع الاجتماعي واستخدام مؤشرات ال SWAP لقياس الأداء في كل مؤسسة/وزارة ضمن مجموعة من المعايير المحددة التي تندرج تحت كل مؤشر)، وبحيث يتم المصادقة على هذا الدليل من قبل الفريق الوطني لإدماج النوع الاجتماعي والفريق الفني للجنة الوزارية لتمكين المرأة.	– توفير الدعم اللازم من قبل الجهات الدولية المعنية لإعداد الأدلة الإجرائية وفقًا لأفضل الممارسات الدولية في عمليات إدماج النوع الاجتماعي. – تعريف كافة ضباط ارتباط النوع الاجتماعي و/أو اقسام و/أو وحدات النوع الاجتماعي في المؤسسات/الوزارات المعنية بالأدلة الإجرائية وضمان مشاركتهم في إعدادها. –المصادقة على الدليل من قبل الفريق الوطني لإدماج النوع الاجتماعي وفريق العمل الفني للجنة الوزارية لتمكين المرأة.	–الفريق الوطني لإدماج النوع الاجتماعي – الفريق الفني للجنة الوزارية لتمكين المرأة – اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة – المؤسسات/الوزارات الحكومية – الهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة للمرأة .									

2- تنفيذ آليات إدماج النوع الاجتماعي وفقًا لما جاء في الأدلة الإجرائية والتي يجب أن تتضمن التدقيق من منظور النوع الاجتماعي على مستوى كل مؤسسة/وزارة حكومية، وبحيث يشمل مراجعة السياسات والاستراتيجيات والبرامج والخدمات المقدمة للمستفيدين ومتلقي الخدمة والأنشطة المختلفة التي تنفذ من قبل الوزارة /المؤسسة من منظور النوع الاجتماعي، بهدف معرفة مدى تأثيرها على إيجاد بيئة مناسبة للوصول إلى المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في البيئة الداخلية للمؤسسة وفي المجتمع، وتعتبر عملية التدقيق من منظور النوع الاجتماعي المدخل الأساسي لضمان فاعلية عملية إدماج النوع الاجتماعي في خطط الوزارت/ المؤسسات	– تشكيل فريق داخلي (فريق تطوير الأداء المؤسسي لدمج النوع الاجتماعي) في كل مؤسسة/وزارة لتنفيذ الأدلة الإجرائية وإجراء التدقيق التشاركي. – توفير الموارد اللازمة المالية والبشرية والخبرات الفنية المطلوبة لدعم الفريق الداخلي في كل مؤسسة/وزارة لإجراء عملية التدقيق من منظور النوع الاجتماعي وتطوير الخطط التصحيحية لضمان إدماج النوع الاجتماعي في عملها. – دعم الفريق وكافة المعنيين لتمكينهم من إجراء عملية إدماج النوع الاجتماعي واستخدام آليات التحليل اللازمة لذلك. –متابعة تنفيذ الخطط التصحيحية من قبل الفريق الوطني والفريق الفني للجنة الوزارية لتمكين المرأة	–الفريق الوطني – الفريق الفني للجنة الوزارية لتمكين المرأة – اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة – المؤسسات/الوزارات الحكومية – الهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة للمرأة										

الحكومية، حيث يشمل التدقيق إعداد خطط تصحيحية تضمن عملية إدماج النوع الاجتماعي في عملهم.	من خلال اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المعنية باستلام تقارير المتابعة والتنفيذ من قبل المؤسسات/الوزارات الحكومية، واعداد التقرير المشترك الدوري الذي يُرفع للجنة الوزارية لتمكين المرأة لبيان الفجوات والتحديات والتوصيات التي تهدف إلى تمكين كافة المؤسسات/الوزارات المعنية من تنفيذ خططها التصحيحية وضمان فاعلية عملية إدماج النوع الاجتماعي في عملها.													

المحور الرئيسي الثالث: تطوير القدرات المؤسسية														

1-رفع الوعي المؤسسي للموظفين/ات في كافة المؤسسات/الوزارات الملزمة بتنفيذ سياسة إدماج النوع الاجتماعي، حول أهمية قضايا المساواة بين الجنسين ومأسسة عملية إدماج النوع الاجتماعي.	-تطوير خطة لإجراء الجلسات التوعوية على المستوى الوطني والقطاعي والمؤسسي، بما يساهم في عملية تطوير وتنفيذ الأدلة الإجرائية، و على أن يتم الموافقة على هذه الخطة من قبل الفريق الوطني واللجنة الوزارية لتمكين المرأة من خلال فريقها الفني. -توفير الدعم اللازم لإجراء الجلسات التوعوية على المستوى الوطني والقطاعي من خلال الفريق الوطني والفريق الفني للجنة الوزارية لتمكين المرأة. -توفير الدعم اللازم وإجراء الجلسات التوعوية على المستوى المؤسسي من خلال ضباط ارتباط النوع الاجتماعي و/أو اقسام و/أو وحدات النوع الاجتماعي في هذه المؤسسات/الوزارات.	-الفريق الوطني لإدماج النوع الاجتماعي - الفريق الفني للجنة الوزارية لتمكين المرأة - اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة - المؤسسات/الوزارات الحكومية - الهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة للمرأة .											
2- بناء قدرات الفريق الداخلي (فريق تطوير الأداء المؤسسي لدمج النوع الاجتماعي) **لكل مؤسسة**	- تطوير خطة لإجراء الورش التدريبية على المستوى القطاعي والمؤسسي بما يساهم في عملية تطوير وتنفيذ الأدلة	-الفريق الوطني لإدماج النوع الاجتماعي - الفريق الفني للجنة الوزارية لتمكين المرأة												

/وزارة معنية بالتدقيق التشاركي لإدماج النوع الاجتماعي في عملها.	الإجرائية، حيث يتم تدريب المعنيين خاصة ضباط النوع الاجتماعي و/أو اقسام و/أو وحدات النوع الاجتماعي في كل مؤسسة/وزارة لإجراء التدقيق من منظور النوع الاجتماعي والقيام بالتحليل اللازم لتطوير الخطط التصحيحية والبرامج التي تدعم تحقيق المساواة بين الجنسين على المستوى القطاعي والمؤسسي، بحيث يتم ذلك بالاستناد إلى ما ورد في الأدلة الإجرائية. –توفير الدعم وإجراء الورش التدريبية على تحليل الاحتياجات المختلفة للنوع الاجتماعي والتدقيق من منظور النوع الاجتماعي، بحيث تنفذ على المستوى القطاعي من خلال الفريق الوطني، وعلى المستوى المؤسسي من خلال ضباط النوع الاجتماعي و/أو اقسام و/أو وحدات النوع الاجتماعي.	– اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة – المؤسسات/الوزارات الحكومية – الهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة للمرأة											

	-توفير الدعم اللازم لتنفيذ ورش عمل تدريبية على الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، بحيث يتم تنفيذها على المستوى القطاعي وفقا لإجراءات دائرة الموازنة العامة ومن خلالها، أما على المستوى المؤسسي وفقًا للإجراءات المالية والإدارية لكل مؤسسة/وزارة ومن خلال ضباط النوع الاجتماعي و/أو اقسام و/أو وحدات النوع الاجتماعي فيها.													
المحور الرئيسي الرابع: تخصيص الموارد المالية														
1-قيام كل وزارة/ مؤسسة بتخصيص الموارد المالية في موازناتها السنوية لتنفيذ وتطبيق خطة العمل الرئيسية لسياسة إدماج النوع الاجتماعي وخططها التصحيحية.	-قيام ضباط النوع الاجتماعي و/أو اقسام و/أو وحدات النوع الاجتماعي بأخذ موافقة الإدارة العليا في كل مؤسسة/وزارة على خطة العمل الرئيسية والخطة التصحيحية لإدماج النوع الاجتماعي وبما يشمل الموافقة على رصد الموازنات على كافة الأنشطة في هذه الخطط.	-الفريق الوطني لإدماج النوع الاجتماعي -الفريق الفني للجنة الوزارية لتمكين المرأة -اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة -المؤسسات/الوزارات الحكومية -الجهات المانحة												

	–قيام ضباط النوع الاجتماعي و/أو اقسام و/أو وحدات النوع الاجتماعي بتحديد الفجوة المالية من حيث توفر أو عدم توفر الموازنة المطلوبة لكل نشاط ضمن هذه الخطط، وكذلك البحث عن مصادر تمويل للجزء غير المتوفر من الموازنات لتنفيذ هذه الخطط بالتنسيق وبدعم من الفريق الوطني لإدماج النوع الاجتماعي.													
2– قيام الوزارات /المؤسسات الحكومية بإدراج برامج/مشاريع/مبادرات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن خططها السنوية ورصد المخصصات المالية لها ضمن موازنتها السنوية، مع ضرورة تبني وتطبيق نماذج وأدوات الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي التي تضمن	–قيام ضباط النوع الاجتماعي و/أو اقسام و/أو وحدات النوع الاجتماعي بإدراج البرامج التي تحقق المساواة بين الجنسين في خطط الوزارة /المؤسسة السنوية وأخذ موافقة الإدارة العليا عليها. –قيام ضباط النوع الاجتماعي و/أو اقسام و/أو وحدات النوع الاجتماعي بتحديد الفجوة المالية من حيث توفر أو عدم توفر													

تخصيص الموارد من الموازنة العامة.	الموازنة لكل برنامج يحقق المساواة بين الجنسين ضمن الخطط السنوية لها، بحيث يتم البحث عن مصادر تمويل إضافية للجزء غير المتوفر من الموازنات لتنفيذ هذه البرامج التنسيق وبدعم الفريق الوطني.												
المحور الرئيسي الخامس: الاتصال والتواصل													
1- تطوير استراتيجية اتصال وطنية لدعم التنفيذ الفعال لسياسة إدماج النوع الاجتماعي وخطة العمل الرئيسية وتوضيح الالتزامات الحكومية نحوها.	– توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة والخبرات الفنية المطلوبة لتطوير استراتيجية الاتصال. –المصادقة على استراتيجية الاتصال من قبل اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، أما الاشراف على تنفيذها وتوفير الموارد لتنفيذها فيتم عن طريق الفريق الوطني لإدماج النوع الاجتماعي بالتنسيق مع الفريق الفني للجنة الوزارية لتمكين المرأة. –تنفيذ أنشطة استراتيجية الاتصال على المستوى الوطني من خلال الفريق الوطني أما على المستوى المؤسسي فيتم	–اللجنة الوزارية لتمكين المرأة –الفريق الفني للجنة الوزارية لتمكين المرأة. –الفريق الوطني لإدماج النوع الاجتماعي – اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة – المؤسسات والوزارات الحكومية – الهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة للمرأة – الجهات المانحة											

	تنفيذ الأنشطة من خلال ضباط النوع الاجتماعي و/أو اقسام و/أو وحدات النوع الاجتماعي.													